مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

دور القيادات القبلية والدينية في حلِّ المنازعات

"قانون 123لسنة 1970م بشأن نزع ملكية الأراضي الزراعية في ليبيا، اوباري أنموذجا"

*سالم إبراهيم الحاج على[1]
[1]قسم علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم أوباري جامعة سبها

الملخص:

لهذا البحث أهمية كبيرة يستمدها من خطورة المنازعات القائمة والمستقبلة على أمن ليبيا وسلمها المجتمعي، وما يعتري الوسائل المقترحة لعلاجها من عيوب، والنقص الكبير في البحوث العلمية المنصبة على دراسة تلك المنازعات وتقويم هذه المعالجات في ضوء التجارب المقارنة والخصوصية الليبية

لذا قام الباحث بدراسة ميدانية وصفية، من خلال مقابلة بعض الحالات من القيادات القبيلة والدينية؛ لمعرفة الأدوات التقليدية والحديثة في حل النزاعات بما فيها الأدوات المستحدثة، والتي من الممكن استخدامها في المستقبل، ومدى تأثير مشايخ القبائل، ورجال الدين في حل النزاعات، وكذلك معرفة المعوقات التي تعتريهم في أداء عملهم.

وتبين أن هناك أنواع من النزاعات والحلول، تختلف باختلاف المحيط، مثل النزاعات الجنائية والأسرية، إلا أن هناك أنواع أخرى، تمتل الهم المشترك للجميع خصوصاً بعد فبراير 2011م، والمتمثلة في النزاعات الناجمة عن المستجدات والأوضاع السياسية والاقتصادية التي تمر بها البلاد، متل النزاع على الخدمات، والنزاعات الناجمة عن تردي الأوضاع الاقتصادية. تتبن من خلال البحث تراجع وعي الناس، ومعرفتهم بالأدوات التقليدية، ولم تَعد أداة للتحكيم التي كانت الأكثر شيوعاً، بل أصبح الاهتمام بالأدوات الحديثة، مثل الحوار والجلوس على طاولة واحدة هي الأكثر شيوعاً في فض النزاعات.

الكلمات المفتاحية: القيادات القبلية (هم مشايخ وزعما القبائل والاعيان – القيادات الدينية هم مشايخ الدين وائمة المساجد)، الأدوات التقليدية: هي تلك الوسائل التي كانت ومازال يستخدمها القادة الاجتماعيون في تسوية النزاعات ومنها التحكيم، الهجر، الصلح وغيرها. الأدوات الحديثة: هي تلك الادوات التي يتم تطويرها واستخدامها حديثاً لحل وتسوية النزاعات، مثل اللجان التحكيمية، التفاوض، الوساطة.

The Role of Tribal and Religious Leaders in Conflict Resolution

*Salem Ibrahim Al Haj Ali[1]
[1]Department of Sociology، College of Arts and Sciences، Ubari، Sebha University

ABSTRACT:

The researcher conducted a descriptive field study by studying some cases of tribal and religious leaders to know the traditional and modern tools in conflict resolution, including the new tools, which can be used in the future and the extent of the impact of tribal sheikhs and clerics in resolving conflicts, as well as knowing the obstacles that may encounter them in the performance of their wo It has been found that there are types of

* مؤلف البحث: عناوين البريد الإلكتروني. Salemalhajali76@gmail.com
تاريخ استلام البحث 5 ديسمبر2023
استلام رد المحكمين 12 يناير 2024 - تم قبوله 26 يناير 2024

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

disputes and solutions that vary according to the environment, such as criminal and family disputes, but there are other types that represent the common concern of all, especially after February 2011, represented in disputes resulting from developments and the political and economic conditions that the country is going through, such as the dispute over services and the conflicts resulting from the deterioration of economic conditions. Through research, people's awareness and knowledge of traditional tools have declined, and it is no longer a tool for arbitration, which was the most common, but rather rk

المقدمة:

يَتميز المجمع الليبي بتعدد أعراقه، ومكوناته، وخصوصاً في الإقليم الجنوبي، حافظت معظم الأرياف الليبية على نمط من الحياة ساد مئات ألاف من السنين، والذي تميز في الغالب بحياة الكفاف، القائمة على الزراعة. نمط الحياة التقليدية الخالية من أي شكل من أشكال المعرفة العلمية والتعلم، حياة تعتمد على توفير المتطلبات الأساسية وفق الإمكانيات المتوفرة محليا. (1) كما أكد الباجتين أن مجتمع فزان والذي سكنته مجموعة من القبائل المختلفة، (طوارق وتبو وعرب)، هذا التنوع في مكوناته، جعل له خصوصية، في شتى المجالات وخصوصاً الأحكام العرفية، التي يخضع لها الجميع. إذ تعمل القبائل في مجتمع الجنوب الدور المؤثر في كلِّ تفاصيل التفاعلات الاجتماعية بما فيها الصراعات التي تحدث بين القبائل، أو بين القبيلة والدولة، وفيما بين أفراد المجتمع من نزاعات يكون سببها العديد من العوامل المرتبطة بالمجتمع القبلي، وعلى مدار التاريخ الليبي تراكمت العديد من المعارف، والأدوات التي انتجتها التفاعلات الاجتماعية لحلِّ واحتواء هذه النزاعات، والتي ماتزال حتى وقتنا الحالي هي الأدوات المستخدمة والأكثر فعَّالية رغم التطور التشريعي للقوانين، ووجود سلطة قضائية كجهة مسؤولة عن حلّ هذه النزاعات، والحد منها بموجب مجموعة من الأدوات الضبطية والقضائية. إلا أن أدوات الضبط الاجتماعي التقليدي ماتزال الأكثر شيوعاً، وقوة في الحد من الانحرافات الاجتماعية وتسوية النزاعات

مشكلة الدراسة:

تمثل إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيس، ما هو الدور الذي تقدمه القيادات القبلية والدينية (مشايخ وأعيان) في حلّ منازعات الملكية، وما الدور المأمول من النساء القيام به في حلّ النزاعات؟

التعرف على أهم الأدوار الذي يؤديه المشايخ والأعيان في حلّ المنازعات وفق التساؤلات التالية.

تساؤلات الدراسة:

1. ما هي خصائص شيخ القبيلة الذي يتصدى لحل النزاعات في المنطقة؟
2. ماهي الأدوات التي يستخدمها المشايخ والأعيان لحل النزاعات المتعلقة بالأراضي؟
3. ماهي المصادر التي يرجع إليها المشايخ والأعيان عند الفصل في النزاع؟
4. ما هي نوع الأدلة التي تستند إليها المشايخ والأعيان في أحكامهم أو قراراتهم؟

[1] - مصطفي عمر التير، أنماط التكيف الاجتماعي في القرى الزراعية، بيروت،1981،ص22.

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

5. كيف ينفذ المشايخ والأعيان القرارات التي يصدرونها؟
6. هل تختلف الطلبات المقدمة لحل النزاع باختلاف جنس مقدميها: نساء أو رجال؟

أهداف الدراسة:

1. التعرف على الدور الذي تقوم به القيادات القبلية والدينية في حلّ منازعات الملكية.
2. التعرف على نسبة الرجال إلى النساء ضمن المتنازعين.
3. التعرف على الطريقة التي يفضلها المشايخ والأعيان في حلّ النزاعات المتعلقة بالأراضي.
4. التعرف على خصائص شيخ القبيلة الذي يتصدى لحلّ النّزاعات في المنطقة.
5. التعرف على الأدوات التقليدية والحديثة والمستخدمة في حلّ النزاعات.

أهمية الدراسة:

تكمن الأهمية الكبرى للدراسة في تناولها موضوع دور القيادات القبلية والدينية، إذ تستمدها من خطورة المنازعات القائمة والمستقبلة على أمن ليبيا وسلمها المجتمعي، وما قد يعتري الوسائل المقترحة لعلاجها من عيوب، والنقص الكبير في البحوث العلمية المنصبّة على دراسة تلك المنازعات وتقويم هذه المعالجات.

1,1 دور القبيلة في نهضة المجتمع

القبيلة هي وحدة اجتماعية تجمع عدد من العشائر والعائلات، وتتميز ببعض السّمات منها وجود تنظيمات رسمية تعمل على تأكيد وحدتها وتماسكها الاجتماعي، وبالتالي تحافظ على كيانها واستمرار وجودها (2).

فالقبيلة مجتمع له دوره في البناء والتطوير ولا يمكن أن نُغفل أو نهمِّش دور القبيلة في هذا المجال، بل أن بعض القبائل في بعض الدول لها دور سياسي كبير، فالمجتمع القبلي له عاداته وتنظيماته التي تميزه عن بقية المجتمعات الأخرى إلا أن هذا المجتمع قد تغلب عليه بعض النزاعات بين أفراده مما يؤدي إلى توتر العلاقات بينهم وربما إلى المقاطعة، وبالنظر إليها نجد معظمها بسبب ملكية الأراضي، أو الحدود إذا كان النزاع مع قبيلة أخرى. وبما أن المجتمع القبلي معرض للنزاعات والمشاكل فيما بين أفراده، فلابد من اتخاذ خطوات عملية وجادة؛ لحلّ الخلاف أو النزاع إذا وقع حتى تحافظ القبيلة على وحدَّتها وقوتها وسمعتها.

ونتسأل من يقوم بحلّ هذه الخلافات والنزاعات بين أفراد القبيلة (3)؟ كما هو معروف فإن للقبيلة شيخ هو من يدير أمورها، ويحافظ على وحدتها، ويهتم بمصالحها ومصالح أفرادها، وبالتالي هو من يقوم بدور إصلاح وفض النّزاعات، ولكن اليد الواحدة لا تصفق لابد له من مساعدين، ومن خلال ما شاهدت، وسمعت، ووقفت على عدة خصومات خصوصًا، رأيت أن أمر الإصلاح وفضّ النزاعات يقوم على عاتق:

[2] - إجلال إسماعيل حلمي، دراسات في علم الاجتماع العائلي (الأسرة. القبيلة. المجتمع)،إخوان زريق: مصر الجديدة،1987ص14.
[3] - د .علي محمد الزيداني، القبيلة ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان،2002، ص33.

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

1- الشيخ: الدور الأكبر في تنظيم القبيلة وخدمة مصالحها والمحافظة على وحدتها فواجبه أن يبذل كل ما في وسعه لحلِّ الخلافات التي تنشب بين أفراد قبيلته، وقد لا يوفق من أول مرة في الوصول للحلِّ، لكن عليه أن يحاول مرات ومرات وواجبه هنا أن يتحمل، ويحاول الإصلاح قدر المستطاع.

2- الإمام أو الخطيب: دوره توعية الناس، وتذكيرهم بالله، ويبين لهم المفاسد التي تترتب على الخلافات والفرقة بين الناس.(4) فإذا تظافرت جهود الشيخ، والإمام والخطيب وَوُجِدَت النية الصادقة من الجميع لحلِّ المشاكل؛ فسوف تكون النتائج طيبة ومثمرة ومع تظافر هذه الجهود، وهناك عوامل أخرى تساعد على الإصلاح وفض النزاعات إذا أخذت في الحسبان وهي:

1- **احتواء المشكلة:** إن احتواء المشكلة، وهي في مهدها يساعد بشكل كبير على الصلاح وإنهاء الخلاف بعكس إذا تُركت حتى تكبر.

2- **البحث في أسباب المشكلة:** المشاكل والنزاعات لا توجد فجأة، بل لها أسباب وعوامل تذكيها حتى تقع، ومن عوامل علاج الخلافات، هو معرفة جذورها ومعالجتها.

3- **معرفة البيئة المحيطة بالخلافات:** لكلِّ قضية وخلاف بيئة تنشأ فيها، فلابد من معرفة هذا الوسط ومن يؤثر على الطرف الأخر، فبعض الناس لهم أشخاص يُعدون مرجعاً لهم، فيُحسن معرفة من يستشير، ولمن يرجع؛ لربما تم اتخاذ القرار عن طريق من يؤثر عليه من وسطه.

4- **الصبر في سبيل الإصلاح:** لابد لمن يقوم بدور الإصلاح أن يصبر، فلا يغلب عليه الغضب؛ بل يحتمل ويصبر لأنه أجر الإصلاح بين الناس عظيم فإذا لم يصل إلى الحل من أول مرة عليه المعاودة مرات ومرات.

5- **عدم الاستعجال في الرفع للجهات الرسمية:** عدم الاستعجال في الرفع للجهات الرسمية، مثل (الشرطة والمحاكم) قدر المستطاع؛ حتى لا تشح الأنفس وتزيد الشحناء ولربما تكبر المشكلة ويستطير شررها، ويطول أمدها في حالة الاستعجال في الرفع للجهات المختصة وإذا تعسر الأمر، يتم إدخال الوسطاء ولنجعل الجهات الرسمية آخر المطاف لأن تدخل الجهات الرسمية قد يعود بالضرر على مسار الصلح وحلِّ النزاع.

وسنحاول في هذا الإطار النظري للبحث استطلاع، وتوصيف الأدوات التقليدية المحلية التي تستخدم، أو يمكن استخدامها في حلِّ النزاع، من خلال تسليط الضوء على الأدوات التي تستخدم من قبل القيادات القبلية والدينية.

2.1 القبيلة كإحدى مقومات نشوء الدولة:

أ. علاقة القبيلة بالدولة:

تُعد القبيلة إحدى أهم مقومات نشوء الدولة، والنفوذ القبلي طبيعي وصحي، ويجب إدامته وتغذيته ولكن عندما تستقوي القبيلة برابطتها القوية على الوطن ومركزية الدولة تحدث خللاً وتفككاً في بنية الدولة ومجتمع الأمة. لذلك يصبح ضرورياً إخضاعها إلى حقيقة أن الانتقال من مجتمع القبيلة، أو العشيرة إلى مجتمع الدولة الوطنية يحول السلطات الرئيسة من مجتمع القبيلة إلى الدولة، ويخضع تلك المجتمعات لقوانين الدولة ودستورها.

[4] . فرج عبد العزيز نجم، القبيلة والإسلام والدولة في ليبيا،ج1، دار الدعوة، القاهرة، 2004، ص48.

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

ثمة فرق جوهري بين إقرار أن شيئاً ما حالة طبيعة، وبين قبول تلك الحالة، فوجود الخلافات والانسجام حالات طبيعية، ولكنها ليست كلها مقبولة، فبعضها ضار ويجب التخلص منه، وبعضها مفيد ويجب إدامته كالعلاقات الاجتماعية والقبلية، وتفرعها الطبيعي العشائريّ، فالقيَم القبلية حالة طبيعية وجزء أصيل من مكونات المجتمع، وهي تتميز بامتلاك القيم، بعضها إيجابي وبنائيّ كالكرم والوفاء والشهامة وقوة الروابط بين الأعضاء، لكنها أيضا تتميز بظاهرة سلبية وهي (العصبية القبلية) (5).

لذا يجب وضع خط فاصل بين (صلاحية) القبيلة ومسؤوليات الدولة؛ لأجل إبقاء الإيجابي في تقاليد القبيلة، والتخلص من السلبي أو تقليصه، فالقبيلة تملك حق تنظيم شؤون أفرادها الخاصة وليس العامة، مثل بعض الأمور المتعلقة بالزواج والتكافل والحفاظ على العلاقات الرّحمية، وفي أحيانًا معينة حلِّ بعض المشاكل بين أفرادها، لكن حينما يتعلق الأمر بالقضايا العامة، تنتهي (سلطة) القبلية وتبدأ سلطة الدولة.

وبدون شك فإن النظام القبلي مهم إذا ما استثمر في خدمة الوطن بالشكل الصحيح، ولا شك أن هذا الكيان قادر على تنظيم الكثير من الأمور، والجوانب المهمة في حياة المجتمع، ودور القبيلة مهم جدًا في هذا الجانب خصوصًا، ولكن هذا الدور يحتاج إلى دعم من المسؤولين لشيوخ الشمل بحيث يصبح قادراً على التأثير في قبيلته، والجانب الآخر يحتاج إلى عملٍ وتفانٍ من قبل الشيوخ في هذا الاتجاه بحيث لا يكون ختم الشيخ مجرد وجاهة اجتماعية فقط.

ب. العصبية القبلية وخطرها على كيان الدولة:

هناك عصبية مقيتة جاهلة ولابد من الموازنة بين القبيلة والمجتمع، بحيث لا يطغى شيء على شيء بدون أن تتداخل السلطات ولا تزاحم في الحقوق والواجبات؛ فالدولة تبقى لها سيادتها ولها حقها وهذا لا يتعارض مع حق القبيلة، فالقبيلة جزء من الدولة حامية للنظام، حامية للشريعة ولأخلاق المجتمع، ولها دورها في الجانب الأمني، وعملت القبيلة دوراً كبيراً في ذلك. (6)

ويجب علينا أن نفرق بين التعصب للقبيلة، وبين الانتساب للقبيلة، فبين الأمرين فرق كبير، كالفرق بين المعروف والمنكر، والحسن والقبيح، فالمذموم في الشرع، وفي العقل التعصب الجاهل، ولكن لا يمنع الإنسان أن ينتسب لقبيلته ويحب أهله، بل هذا مطلوب شرعاً، فيه من صلة الرحم والمعروف، والتعصب القبلي والذي يقوم غالباً على التجاوز على القوانين، والمصلحة العامة والحقوق خدمة لأبناء القبيلة والعشيرة. والمتعصب من يعين قومه على الظلم (7). حيث أكد في ذلك أعضاء مجموعات التركيز التي قابلتها أن العصبية القبيلة زادت بشكل كبير وخصوصًا بعد فبراير 2011، حيث لوحظ ازدياد حالات التعصب القبلي في أغلب الأمور والمشاكل التي تحدث داخل مجتمع أوباري.

ج. الدور المطلوب من القبيلة:

لا شك أنه لا يمكن حتى لغير العاقل أن يلغي القبيلة، بالعكس العالم اليوم يتجه إلى الأسرة لبنائها، فمن يعتقد أنه سيتم إلغاء القبيلة، فذلك من باب الجهل أن نقضي على هذه الأسرة الكبيرة، العالم اليوم يخاف من الفردية والانطوائية وإذا كانت العولمة وما يدور في مجالها تهتم بالفرد، فالعالم اليوم أكتشف أن الفرد لا يستطيع أن يعمل لوحده، والقبيلة

[5] - د . جهاد المحسين، القبيلة والدولة في شرق الأردن، عمان : البنك الأهلي الأردني،ط1، 2005، ص76.
[6] - فرج عبد العزيز نجم، مرجع سابق، ص 52
[7] - جهاد المحسين، ، مرجع سابق، ص،82

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

تمثل جزءاً مهماً من تركيبة المجتمع الليبي، وأحد الأضلاع المؤسسة للمجتمع المدني فيه(8) وتطوير أداء القبيلة، وإسهامها في تنمية المجتمع يمثل مشروعاً ضخماً يحتاج إلى تظافر كل الجهود؛ لإنجاحه بالشكل الذي يجعل من القبيلة مؤسسة اجتماعية أكثر مشاركة في بناء المجتمع المدني ، من خلال عدة أمور لعل أهمها:

3.1. إصلاح ذات البين وحلِّ النزاعات:

حيثما وجد بشر، وفي أي بقعة من بقاع الأرض، كان هناك نزاعات وصراعات واختلافات. ليس من المعيب أن نختلف في تصوراتنا، أو أن نتنازع في تحقيق إرادتنا، فنحن –جميعا– لا نتفق في رؤيتنا للأشياء، وفي فهمنا لما يحيط بنا، فما هو بديهي عند الآخرين، قد لا يكون بديهيا عندي، وما أعتقد أنه تصرف صحيح، قد تَعده تصرفاً خاطئاً، ولكن من المعيب حقاً، ألا نفهم طبيعة اختلافاتنا، ولا نسعى إلى تقريب مسافات تصوراتنا المتباعدة في المناطق التي يعيش فيها بشر، ونسعى لنعرف مدى تطور علاقاتهم الإنسانية، ومدنيتهم، ورقيهم الاجتماعي، لا يتعين أن نسأل هل إنهم يختلفون ويتنازعون ويتصارعون فيما بينهم أم لا؟ لأن الاختلاف، والتنازع، والتدافع طبيعة المجتمعات الإنسانية أينما تكون؛ ولكن علينا أن نسأل عن أدوات، وآليات فض تلك النزاعات التي تنشب بين سكانها (9).

فإذا توصلنا إلى أنّ وسائل فض النزاعات في هذا المحيط الاجتماعي أو ذاك، هي النظام العام والقانون والقضاء، أو تحكيم العقلاء، أو التراضي والتصالح، أو غيرها من الأدوات السلمية نقول إن هذه المجموعات البشرية هي مجموعات حضارية متمدنة. وإذا وجدنا أن هذه المجموعات البشرية تحلّ خلافاتها بالقوة والقهر والظلم، والتعدي على الآخرين باستخدام السلاح والثأر والعنف، والعنف المتبادل نقول، إن هذه التجمعات هي تجمعات بدائية غير حضارية. وطرق فض النّزاعات تختلف باختلاف طبيعة ونوع النزاع وسلوك المتنازعين وأهدافهم، مصادرها. ومن نتائج جهود القبيلة في فض النزاعات

ما يلي (10):

1. إسهامات النظام القبلي في التخفيف عن أجهزة الدولة الكثير من الأعباء، والتخفيف على المحاكم وربح الوقت.
2. جعل القضاء يركز مجهوده على القضايا الأساسية.
3. محاربة البطء في البث في القضايا خاصةً منها ما يرتبط بحرية الأفراد.
4. تطويق النزاعات القائمة بخصوص بعض الجرائم في المجتمع، وحلّ مشكلة الاكتظاظ الذي تعاني منه السجون
5. تحقيق نوع من التوازن بين حقوق الإنسان وحقوق المجتمع.
6. يُسهم شيوخ القبائل في بعض الجوانب الإدارية الحكومية، مثل جوانب التعريف والإحضار وإيصال التعليمات والتعاميم للمواطن والسعي لدى أجهزة الدولة في تأمين احتياجات القبيلة.

[8] - فرج عبد العزيز نجم، المرجع السابق، ص 58
[9] - فرج عبد العزيز نجم، مرجع سابق، ص 54
[10] - فرج عبد العزيز نجم، مرجع سابق، ص 53

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

1.2 القبيلة والحيازة:

مفهوم الحيازة الجماعية للأراضي والتي في مجملها تعني العلاقة المحكومة بالعرف، بين الناس سواء كانوا أفرداً أو مجموعات، فيما يتعلق بالأراضي. (من أجل التسهيل تستخدم كلمة الأراضي هنا لتشمل بقية الموارد الطبيعية مثل المياه والأشجار). وحيازة الأراضي يمكن أن توصف بأنها مؤسسة، أي أنها قواعد استنبطتها المجتمعات لتنظيم سلوك معين؛ فقواعد الحيازة تحدد كيفية تخصيص حقوق الملكية داخل المجتمع كما أنها تحدد كيفية منح حقوق الانتفاع بالأراضي والإشراف عليها ونقل تلك الحقوق، وتحديد ما يتصل بذلك من مسؤوليات وقيود، وبعبارة بسيطة فإن نظم حيازة الأراضي تحدد من له حق الانتفاع بالموارد، ولأيّ مدة وبأيّ شروط، وحيازة الأراضي جزء مهم من الهياكل الاجتماعية والاقتصادية للقبائل البدوية في المجتمع (11).

وعلى ذلك فإن حيازة الأراضي هي نسيج متشابك من المصالح. وهذه المصالح تشمل:

مصالح عليا: عندما يكون لسلطة السيادة (أي الأمة أو المجتمع) القدرة على تخصيص، أو إعادة تخصيص الأراضي مثلاً بواسطة نزع الملكية.

مصالح متشابكة: عندما يكون لعدة أطراف حقوق مختلفة على نفس قطعة الأرض (أي أن يكون لأحد الأطراف حقوق الاستئجار، ويكون لآخر حق المرور... وغير ذلك.)

مصالح متكاملة: عندما تكون لعدة أطراف نفس المصلحة على نفس قطعة الأرض (كأن يشترك أفراد مجتمع محلي في حقوق الرعي بطريق المشاع... وغير ذلك.)

2. 3 أنواع حيازة الأراضي هي:

- حيازة خاصة: وفيها تكون الحقوق مقررة لطرف خاص قد يكون شخص فرداً، أو زوجين، أو مجموعة من الناس، أو هيئة مثل كيان تجاري، أو منظمة لا تهدف إلى الربح. فمثلا قد يكون لمختلف العائلات في مجتمع محلي ما حقوق حصرية على قطع أراضي إسكان، وقطع أراضي زراعية وعلى بعض الأشجار. ويمكن استبعاد بقية أعضاء هذا المجتمع من استعمال هذه الموارد بدون موافقة أصحاب الحقوق عليها.
- حيازة مجتمعية شائعة: تكون الحقوق على المشاع داخل المجتمع أي أن كل فرد له حق استخدام حيازات المجتمع المحلي. فمثلاً يكون لأفراد المجتمع المحلي حق الرعي في المراعي الشائعة.
- حيازة مفتوحة: لا تكون هناك حقوق محددة لأي شخص وفى الوقت نفسه لا يمكن استبعاد أي شخص. وهذا النوع يوجد على الأكثر في حيازات البحرية حيث تكون أعالي البحار مفتوحة بصفة عامة للجميع، كما يشمل هذا النوع أراضي الرعي والغابات، حين تكون هناك حرية أمام الجميع في للحصول على

[11] - جهاد المحسين، ، مرجع سابق، ص82

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

الموارد. (هناك فارق مهم بين الحيازة المفتوحة ونظم المشاع هي أن النظم الأخيرة تستبعد الخارجين عن للمجتمع المحلي من استعمال مساحات الحيازة الشائعة).

- حيازة الدولة: تكون حقوق الملكية مقررة لجهة ما في القطاع العام. فمثلاً في بعض البلدان قد تكون أراضي الغابات واقعة تحت ولاية الدولة، سواء كان ذلك على مستوى الحكومة المركزية أو على مستوى الحكومات المحلية (12).

ومن الناحية العملية تكون معظم أشكال الحيازات موجودة جنبًا إلى جنب في مجتمعٍ ما، فمثلاً قد تكون حقوق الرعي على المشاع موجودة، إلى جانب حيازات على أراضي إسكان، وعلى أراضي زراعية، إلى جانب ملكية الدولة. والمعتاد أن تتضمن الحيازات العرفية حقوقاً على المشاع في الرعي وحقوقا خاصة حصرية على قطع الأراضي الزراعية والسكنية. وفي بعض البلدان تكون الحقوق العرفية المعترف بها رسميًا على هذه الأراضي مقررة للدولة أو لرئيس الدولة على "سبيل الأمانة" نيابة عن المواطنين.

والحق الذي يتمتع به الشخص على أي شيء مثل الأرض يمكن أن يُعد حق ملكية. وحق الملكية مفهوم واسع المدى يشمل مثلاً الملكية الفكرية. وفي حالة حيازة الأراضي يمكن أن يقال بصورة أدق إن المقصود هو الحقوق العقارية. وغالبًا ما يكون هناك تمييز بين الملكية العينية" أي "ملكية العقارات"، و"الملكية الشخصية" أي "ملكية المنقولات ". وفى الحالة الأولى تشمل الملكية الأراضي والأجزاء الثابتة عليها التي يمكن اعتبارها من العقارات (مثل المباني والأشجار وغيرها). وأما في الحالة الثانية فالملكية تنصب على أشياء لا تكون لاصقة بالأرض مثل الأبقار وغير ذلك.

1.3التحليل من واقع المقابلات (دور المشايخ في حلّ المنازعات)

ظلَّ المجتمع في أوباري على تلك الظروف التي تحكمها الأعراف والعلاقات التقليدية، والتي تنظم ملكية القبائل والعائلات (وفي هذا الصدد يحكي كلاً من الشيخ (خ)، والشيخ (ح)، أحد مشايخ الطوارق، والشيخ (م)أحد مشايخ التبو، إضافة الى الشيح (ع) أحد مشايخ الأشرف)، أن كلّ القبائل القاطنة في أوباري كانت إلى وقت قريب يسودها نوع من الوئام والتآخي، ولم يفسد عليها ذلك القرار الشي الكثير من استقرارها

- طبيعة المنطقة التي تُعد الأرض وملكيتها بمثابة الوجود والانتماء مرت عليها تقلبات عبر الزمن، سواء في الحيازة القبيلة، أو في قبول طرف آخر من خارج القبيلة السكن على أراضي القبيلة، غير أن قانون1970/132م، المتعلق بنزع الملكية القبلية والذي اعتمد على مبدأ المساواة بين الجميع، تضمنت مخططات التنمية واستصلاح الأراضي وتطوير المزارع، وإعادة توزيعها على مختلف أفراد المجتمع، ووفقاً للمادة (7) من قانون 123، يكون توزيع الأراضي وفقاً لأحكام هذا القانون على أبناء الشعب العربي الليبي، الذين لا يملكون ما يكفيهم لمعيشة كريمة بشرط أن يكونوا من المشتغلين بالزراعة أو القادرين على القيام بالعمليات الزراعية، وتكون الأولوية بين من تتوافر فيهم هذه الشروط للأكثر عائلة والأقل مالاً(13).

[12] - فرج عبد العزيز نجم، مرجع سابق، ص62
[13] - قانون رقم 123 لسنة 1970 م في شأن التصرف في الأراضي الزراعية والمستصلحة المملوكة للدولة.

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

- فقد جاءت هده المادة على حساب بعض الثوابت القدسية عند المجتمع في أوباري، والمتمثلة في نزع الأرض من ملكية قبيلة، وإعادة توزيعها على أفراد ربما ليسوا من نفس القبيلة خلق نوع من الخلافات والمنازعات أفسدت جزئياً العلاقات التي كانت قائمة بين أبناء المجتمع وأدخلتهم في صراعات ونزاعات حولها.
- غير أن عنصر الموازنة والردع، والذي أَسهم في حلحلت تلك النزاعات، أُلقى على عاتق شيوخ القبائل، ورجال الدين، والذي تسنى للباحث لقاء عدد منهم، والذين يمتلون مكونات أوباري المختلفة، فقد كان دور المشايخ جلي وواضح في حل وتسوية خلافات عجزت عنها الكثير من الدوائر الحكومية.
- رَوَى الشيخ (س) أن نظام المشيخة موجود عند معظم قبائل المنطقة من قديم الزمان، ولم يقتصر دورهم على الجانب الاجتماعي فقط، بل طال كل مناحي الحياة، ولا يخفى على أحد الجهود التي يبدلها شيخ القبيلة في نزع فتيل العديد من المنازعات وايجاد تسويات لها، ولم تختلف طرق تنصيب شيخ القبيلة، عن ما كان عليه في السابق، وفي ذلك يحكي الشيخ (ص) أحد أعيان ومشايخ الفوغاس من الطوارق، أن تعين الشيخ على القبيلة يتم وفق معايير واشتراطات لعل أهمها: التاريخ العائلي، والوضع المادي (ملكية الابل والمواشي)، والتي تُعد مؤشر على الثراء, وينبغي أن تكون فيه بعص الصفات، كالحكمة والتعلم، والصبر والانصاف بقدر الإمكان، وأن العرف عند معظم قبائل أوباري سابقاً أن شيخ القبيلة هو من يدير كل املاك القبيلة سواء حيوانات أو أرضي، فلا يتم بيعها أو التصرف فيها إلا بالرجوع إليه، وتحدد أراضي القبيلة سواء الرعوية أو الزراعية عن طريق الحيازة العرفية، فالملكية القبيلة ملكية شيوع تحدد بحيازة مناطق شاسعة، وكان المتعارف عليه أن السكن واستغلال الارضي يسمح لأفراد القبيلة . أما الغرباء عن المنطقة لهم مكان محدد في أطراف أرض القبيلة.
- فكان شيخ القبيلة يمارس مهامه بعد حصوله على تأييد شعبي من رجال الدين، وأهل الحلّ والعقد، وكبار المنطقة، ولم يختلف الحال كثيراً مع اختلاف الزمن، فمازال للقبائل في أوباري مشايخ وإن لم يعترف بهم رسميا، ظلوا يمارسون مهامهم إلى هذا اليوم.
- كما أوضح بعض المشايخ الذين تمت مقابلتهم (أن هناك من النساء لديها دور خفي في حلِّ العديد من المنازعات العائلية، والفصل في بعض من قضايا النزاعات الأسرية غير أن دورها لايزال خجولا في فض منازعات الأراضي، وخصوصاً عندما تكون بين أطراف من قبائل مختلفة، غير أن البعض ممن قابلتهم يرون أن حتى المشايخ من الرجال مازال لديهم الكثير من الضعف في الأداء، وبذلك ضرورة تحسين أدائهم عن طريق إخضاعهم لدورات تدريبية تعني بكثير من مواطن الضعف لديهم. إضافة إلى تعريفهم بالقوانين والعقوبات حتى لا تتعارض أحكامهم معها
- كان من بين أهم مصادر القواعد التي يرجع إليها المشايخ في حلّ المنازعات، كما يحكي (ج و أ) ترتكز حول الأعراف والشريعة، فكما هو معروف أن ما تعارف عليه الناس من أحكام توارثت عبر الأجيال هو المكون للمحصلة التي يعتمد عليها المشايخ، إضافة للشريعة الإسلامية، والمذهب المالكي الذي أوضح

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

العديد من القضايا المتعلقة بالملكية وطرق حل منازعاتها. لذلك فالاعتماد على ما يتناقله الآباء والأجداد من موروث يظلّ حاضر دائماً في الذاكرة عن الشروع في حلّ بعض القضايا، المتعلقة بمنازعات الأراضي، مع ضرورة استشارة كبار السن وخصوصا ممن شوهد لهم بالمقدرة على فض بعض المنازعات الأراضي، فالفصل في الكثير من النزاعات مستندا إلى حصيلة ما تعارف عليه أهالي تلك المنطقة من سنوات عديدة في مجمل الحلول، والتسويات، والتي تعرض لها المشايخ في السابق، أما الشريعة فهي داعم واضح للعرف؛ لذا يتم الرجوع اليها واستشارة أهل العلم والذين فيها.

- وطبيعة النزاع وحدته هي أيضاً تحدد المصادر التي يمكن الرجوع إليها في أحيان كثيرة، ففي حالة عدم تصاعد وتيرة النزاع، ووصوله، أو ارتباطه بجريمة أخرى، كالضرب أو الإيذاء الجسيم، فإن العرف والشريعة هي الفيصل، أما إذا تغيرت طبيعة النزاع، وارتبطت بجرائم جنائية، ففي هذا الحالة يمكن الرجوع إلى مساعدة المصادر القانونية وإرجاعها إلى المحاكم والقضاء.
- وكما اتضح من خلال الدراسة الحقلية، أن نوع الأدلة التي يمكن الرجوع إليها في اتخاذ القرارات والأحكام، فكما سلف الذكر إن الأراضي القبلية، سواء ما يخص الأرضي التي انتزعت بقانون 1970/123، أو الأراضي الأخرى التي يحدث فيها نزاع بين المالكين، في مدينة أوباري أراضي مملوكة عن طريق الحيازة الفردية أو الجماعية، يحكمها العرف بين المواطنين والقليل منها تم تسجيله، وتوثيقه بشهادات ملكية رسمية، أو شهادات منها تعود إلى فترة الحكم العتماني.
- وبذلك تكون الأدلة التي يستند إليها في الأحكام قائمة أولا: على المستندات، والوثائق التي تثبت الملكية، ومن بعد شهادة الشهود، إضافة إلى حلف اليمين لذي الطرفين.
- وفي حالة تراضي الطرفين باللجوء إلى المشايخ لحلّ النزاع عند معظم القبائل، يتم تمضية الطرفيين على مجموعة من الاشتراطات المتمثلة في احضار (المستندات إن وجدت قبول الحكم الصادر وتنقيده) ومن هنا تكون الأحكام الصادرة ملزمة عرفياً للطرفين، وخصوصاً بعد قبول الاشتراطات أمام مجموعة من الأعيان ورجال الدين.
- ومن حال الدراسة الحقلية تبين أنه وبعد صدور القرار (123)، بدأت تظهر على السطح بعض الاختلافات والخصومات حول الأراضي الزراعية، وتزيد من حدتها التنوع القبلي، فقد سرد لي بعض المدعيين إضافة إلى مجموعات التركيز التي اتاحت الفرصة لي من مقابلتها، أنه فور وضع الدولة اليد على تلك الأراضي وتوزيعها على المستنفدين، بدأت الأمور تأخذ مجري آخر، فقد كان معظم من قابلتهم وخصوصاً من المدعي عليهم يرون الأمر من مبدأ العدالة في الملكية، وأنهم استقووا بحكم أن القرار صادر من أعلى سلطة في الدولة، ورَوَى لي أحد المدعيين أن أحد المستفيدين قال لي أن الأرض أصبحت للقذافي وهو من له الحق في توزيعها.
- وبحكم صعوبة التعامل مع تركة القانون 1970/123م، سواء بعرضه على السلطات المحلية، أو المحاكم، كما أوضح ذلك بعض المدعيين، هذا ما دفعهم اللجوء إلى المشايخ؛ بسبب بطش وغطرسة النظام السابق،

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

والخوف من تصرفاته غير متوقعة حتى على مستوى الجهات الرسمية في ذلك الوقت، لذا أخذ اللجوء إلى المشايخ، والقيادات القبلية، بعد فترة وجيزة من صدور القانون، وكما شجعت التنازلات التي بدأ يقدمها النظام مؤخراً، البحث عن حلول علي كل المستويات، ومن هنا بدأ دور المشايخ يبرز في محاولة لإيجاد حلول؛ لكونهم أسهل الطرق المتاحة، ولدورهم الفعَّال في التعامل مع الكثير من المشاكل، وهذا يتضح من وصف المدعيين والمدعي عليهم لتجربتهم مع شيوخ القبائل، حتى لمن لم يتوصلوا لحل بعد، بأن تجربتهم مع المشايخ كانت جيدة وفعالّة في محاولة التوصل إلى حلّ ، وغير مكلفة كما يسهل الوصول اليها عند معظم الحالات غير أن سرعة الانجاز عند شيوخ القبائل فيها نوع من البطء.

- لوحظ أن هناك شبه اتفاق تام عند المشايخ على أن نسبة الطلبات خصوصاً فيما يتعلق بقانون 1970/123م، ازدادت بعد فبراير 2011م، وهذا يرجع حسب تفسيرهم إلى الخوف من النظام السابق، فعند زواله أقبل معظم الناس على التقدم لإيجاد حلول لنزاعاتهم.
- أما عن اللجوء إلى جهات أخرى، رسمية كانت أم غير رسمية، فقد بَيَّن معظم المدعيين أن سبق لهم اللجوء إلى الجهات الرسمية مثل (اللجنة الشعبية للمحلة) أو (لجان فض النزاعات في المحلة) وجزء بسيط لجأ إلى (المحاكم) في اعتقاد منهم أنها يمكن أن تجد حلاً لهم، وخصوصاً في فترة الثمانينات من القرن الماضي، غير أن تلك الجهات اعتذرت عن التدخل في محاولة حلّ النزاع بين الطرفين واقترحوا عليهم تقديم طلباتهم إلى (لجان فض النزاعات) في المحلة، وتبين أن تلك الجهات لم تكن قادرة على مواجهة قوانين النظام السابق؛ لكونها صادرة من أعلى سلطة، وبالتالي التجارب مع الجهات الرسمية في معظمها باءت بالفشل، مما اضطر الكثيرون إلى البحث عن سبل أخرى.
- وإن المبدأ الذي اتبع في كثير من القضايا التي تتعلق بمنازعات الأرضي الزراعية القبلية والفردية من قبل المشايخ، والتي انتزعت وفق قانون 123 المشار إليه، اعتمد على محاولة أراضي الطرفين المتنازعين قدر الإمكان في حالة ثبوت الملكية للطرف المدعي، وانصبت جلَّ محاولاتهم على التعويض للمدعي المالك الأصلي مع إبقاء الشاغل في أحيان كثيرة، أو قبول تعويض جزي مع رد جزي من الأرض على اعتبار أن كلا الطرفين هما ضحية هذا القرار .
- غير أن الأمر يختلف في حالة اختلاف المكونات فتكون مطالب المدعين أكتر حدِّية ، كالرد مع التعويض او الاخلاء بالقوة خصوصا بعد فبراير 2011 م ، فقد لوحظ زيادة الفزعة القبلية، وزيادة الخلافات، والصراعات حول الأراضي القبلية، رغم بذل جهود كبيرة من المشايخ من مختلف المكونات لاحتوائها، فلانتماء القبلي والمناطقي له أتر كبير في حدة الصراع، فمن السهل اقناع طرفي النزاع عندما يكونا من قبيلة واحدة على القبول بالصلح، والتنازل من كلا الطرفين، أما عندما تتعلق المسائلة بنزاع الأراضي بين قبيلتين مختلفتين تكون المسائلة أكثر تعقداً ويصعب حلها، حتى وصلت بعض النزاعات إلى القتل، وحرق محاصيل زراعية بسب الاختلاف القبلي.

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

- وعند سؤال عينة الدراسة حول مشروع قانون إلغاء القانون 1970/123م، الذي عرض على المؤتمر الوطني العام، انصبت جلّ إجاباتهم وخصوصاً المشايخ منهم في حلول قريبة ومنسجمة معه؛ لأجل ايجاد حل مرضي للطرفين، والتعويض عن الأرض للمالك مع إبقاء المستفيد فيها، أو الرد الجزئي مع التعويض الجزئي، سواء بعطاء قروض أو إعانة من الدولة لتحقيق ذلك، وإن التوجه السائد في المنطقة بوجه عام، وخصوصاً عند الفئات المتعلمة، وتبين أنه منذ 2006م بعد مشروع الإصلاح الذي أطلقه سيف القذافي، يتجه نحو فكرة التعويض مع ابقاء المستفيد.
- وكما أن من بين أهم الأسباب الحقيقة لنزاعات الأراضي بين الأفراد في منطقة أوباري، أوضحت الدراسة تبلور حول قانون 1970/123م، والذي يُعد من بين أهم أسباب هذه النزاعات، من ثم مسائلة عدم ترسيم الحدود في الأراضي الزراعية بشكل رسمي بين الحائزين، غالبا ما ينجم عنها مشاكل في تحديد المواقع الفعلية للأرض الزراعية، إضافة إلى الزحف العمراني العشوائي، والاعتداء على الأراضي الزراعية.
- ولا يخفى على أحد ظهور مؤسسات، ومنظمات المجتمع المدني بشكل كبير وخصوصاً بعد فبراير 2011م، في مختلف المجالات غير أن دورها ضعيف خصوصاً فيما يتعلق بتقديم المشورة حول طرق حلّ نزاعات الأراضي، وإن وجد هذا الدعم فهو لا يزل خجول وقليل.

2.3 أهم نتائج المقابلات

1: أنواع النزاعات:

- اتضح من دراسة الحالات أن هناك اختلاف في طبيعة النزاعات بين مناطق الجبوب، وربما داخل المنطقة الواحدة، وأن هناك تشابه في العديد من النزاعات على مستوى مناطق الجنوب بشكل عام، فكانت النزاعات السياسية، والقبلية، والجنائية هي الابرز وخصوصا بعد فبراير 2011م، كما ظهرت صراعات كبيرة بين التشكيلات المسلحة؛ للسيطرة وبسط النفوذ على المناطق، والمعسكرات ومن أبرزها مدينة سبها، وأباري ، وظهور نوع من الصراعات على المناصب المحلية بين المكونات، والقبائل داخل مناطق الجنوب، إضافة إلى ظهور النزاعات الجنائية، مثل القتل، والسرقة، والحرابة في كل المناطق إلا أنها تركزت بشكل كبير في مدينة سبها نتيجة لانتشار السلاح وضعف وسائل الضبط الرسمية، أما نزاعات نهب الأراضي والسيطرة عليها من قبل بعض التشكيلات العسكرية، والأفراد فظهرت بشكل واضح في مناطق مرزق وأوباري. إضافة إلى النزاعات نتيجة للمشاكل الأسرية مثل نزاعات الطلاق والإرث، نزاعات البناء السكني المخالف .
- وفي ظلّ الظروف الحالية التي يمر بها الجنوب، نشأت خلافات ونزاعات جديدة بسبب الازمة السياسية والاقتصادية التي تمرُّ بها البلاد، من غياب دور الحكومة وشح الخدمات والسلع الرئيسة، وانتشرت مؤخراً نزاعات بسبب انقطاع وقود السيارات، وغاز الطهي، وانقطاع مياه الشرب، وانعدام السيولة النقدية، حيث تركزت النزاعات في الاصطفاف لساعات طويلة في الطوابير للحصول على تلك السلع.

2. أدوات حلّ النزاع:

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

- اتضح من المقابلات التي أُجريت أن الأدوات التقليدية في حلّ النزاعات متعددة ومتداخلة ببعض، مع الأدوات الحديثة؛ نتيجة لغياب الدولة، وضعف أداء مؤسساتها الضبطية أدى إلى ظهور بدائل لحلّ النزاعات، وأن أهم الأدوات التقليدية المنتشرة في مناطق الجنوب هي الحلول الودية بواسطة: الأهل / القبيلة /عقال الأسر، عن طريق:
- أ_ الوساطة: والتي تُعد من أهم الوسائل التقليدية، وهي تدخل طرف ثالث في الصراع وقد يكون هذا التدخل طواعية أو بطلب صريح من أطراف النزاع.
- ب- التراضي: يُعد وسيلة لحل النزاعات غير المعقدة، وفي الأغلب تكون نزاعات أسرية أو تكون حلّ لخلاف بين الجيران، ففيها يلتقي المتخاصمان، ثم يعرض أحدهما على الآخر فقد تكون المراضاة بالكلام أو بعزيمة على وجبة طعام ...إلخ.
- ج-التصالح والمصالحة: حيث يقوم المصلح بالالتقاء بين الطرفين، ومحاولة تقريب وجهات النظر، وتقديم حلول وسطية مرضية للطرفين.
- د-اللجان الأهلية أو المجتمعية:(لجان فض المنازعات) وهي لجان دائمة مهمتها حلّ المشاكل التي قد تحدث في المجتمع سواء كانت مشاكل أراضي أو مشاكل أسرية.
- و-التعويض: في حالة وجود أضرار مادية يقوم بالتعويض بقدر الضرر.
- والجدير بالذكر ومن خلال المقابلات، وجدنا أن المجتمع يلجأ في أحيان كثيرة للطرق الحديثة والمتمثلة في الشرطة والقضاء.

4.1الاستنتاجات والمستخلصات:

1. تبين أن معظم النزاعات حول الأراضي وقعت بعد صدور القانون 123/ 1970م.
2. معظم المشايخ منحوا تفويضات من القاعدة الشعبية لنزاهتهم، ومن ثم ضموا إلى اللجان الشعبية (كمختاري محلات) أو أعضاء في (لجان فض النزاعات) تتبع مباشرة إلى أمانة اللجنة الشعبية للمحلة سابقاً.
3. إن هناك من النساء لديها دور خفي في حلِ العديد من المنازعات العائلية، والفصل في بعض من قضايا النزاعات الأسرية، غير أن دورها لايزال خجولا في فض منازعات الأراضي وخصوصاً عندما تكون بين أطراف من قبائل مختلفة.
4. كان من بين أهم مصادر القواعد التي يرجع إليها المشايخ في حلِ المنازعات ترتكز حول الأعراف والشريعة، فكما هو معروف أن ما تعارف عليه الناس من أحكام توارثت عبر الأجيال هو المكون للمحصلة التي يعتمد عليها المشايخ، إضافة للشريعة الإسلامية، والمذهب المالكي الذي أوضح العديد من القضايا المتعلقة بالملكية، وطرق حلِ منازعاتها.
5. تَبين أن الأدلة التي يستند إليها المشايخ في الأحكام قائمة أولا: على المستندات والوثائق التي تثبت الملكية، ومن بعد شهادة الشهود، إضافة إلى حلف اليمين لذي الطرفين. وفي حالة تراضي الطرفين باللجوء إلى المشايخ لحلِ النزاع عند معظم القبائل، يتم تمضية الطرفيين على مجموعة من الاشتراطات المتمثلة في

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

إحضار (المستندات إن وجدت قبول الحكم الصادر وتنفيذه)، ومن هنا تكون الأحكام الصادر ملزمة عرفياً للطرفين، وخصوصاً بعد قبول الاشتراطات أمام مجموعة من الأعيان ورجال الدين.

6. إن من أهم ما دفع المتنازعين الذهاب إلى المشايخ، هو الخوف من طبيعة النظام في ذلك الوقت، إضافة إلى ثقتهم في مقدرة الشيوخ على إيجاد حلول من خلال تجاربهم السابقة في حال قضايا، كالقتل والاعتداء على الأملاك الخاصة، نزاعات الأراضي الخاصة وترسيم الحدود.
7. تبين من خلال المقابلات أن معظم القضايا التي يحملها الحائز الأصلي للأرض (المدعي)، أو المستفيدون من الأرض (المدعي عليهم)، تتمثل في مجملها في التعويض عن الأرض، وفي حالات بسيطة تكون فيها الدعوة حول رد جزء من الأرض للمالك، مع بقاء المستفيد في الجزء الآخر.
8. وتبين أيضاً من خلال مقابلة المشايخ أن نسبة الطلبات خصوصاً فيما يتعلق بقانون 1970/123 ازدادت بعد ثورة السابع عشر من فبراير.
9. أكدت عينة الدراسة على ضرورة تحسين أداء المشايخ، والقيادات القبيلة، وذلك بإدماجهم في دورات تدريبيه، تعنى بتعليم الأمي منهم إضافة إلى تعريفهم بالقوانين، والعقوبات حتى لا تتعارض أحكامهم معها.
10. أما عن اللجوء إلى جهات أخرى، رسمية كانت أم غير رسمية، فقد بين معظم عينة الدراسة أن سبق لهم اللجوء إلى الجهات الرسمية، مثل (اللجنة الشعبية للمحلة) (لجان فض النزاعات) وجزء بسيط لجأ (للمحاكم).

2,4 أهم الصعوبات التي واجهت الباحث:

1. صعوبة التنقل وخصوصاً أن منطقة أوباري لازلت تتعافي من صراع قبيلي مرير .
2. صعوبة اقناع العينة المستهدفة بالمشاركة في هذا البحث .
3. عدم اكمال جزء كبير من الاستمارات نتيجة تخوفهم من نتائجه.
4. قبول البعض بالمشاركة بشرط أن لا يتم تسجيلها ولا كتابتها.
5. نزوح عدد كبير من المواطنين وخصوصاً المشايخ والأعيان إلى مدن أخرى
6. إخفاء العديد من المستندات، ومحاضر الصلح، وشهادات التملك، وعدم مقدرة الباحث من الاطلاع عليها.

المراجع

1- مصطفى عمر التير، أنماط التكيف الاجتماعي في القرى الزراعية الليبية، بيروت،1981.
2- اجلال اسماعيل حلمي، دراسات في علم الاجتماع العائلي (الأسرة. القبيلة .المجتمع) ،إخوان زريق: مصر الجديدة،1987.
3- علي محمد الزيداني، القبيلة ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان،2002.
4- فرج عبد العزيز نجم، القبيلة والإسلام والدولة في ليبيا،ج1، دار الدعوة، القاهرة، 2004.
5- جهاد المحسين، القبيلة والدولة في الاردن، عمان : البنك الاهلي الاردني،ط1، 2005.

الملاحق

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

1. **انظر قانون نزع الحيازة او الملكية الجماعية في ليبيا قانون 123لسنة 1970 م في شأن التصرف في الأراضي الزراعية والمستصلحة المملوكة للدولة**

2.استمارات المقابلة

الاسم:

تاريخ ومكان الميلاد:

الجنس:

القبيلة:

المهنة:

منذ متى؟

محل الإقامة:

المستوى التعليمي:

1. ما هو نوع الطلبات التي يتقدم بها المتخاصمون؟

أ. هل لك أن تضرب أمثلة: رد، تعويض، رد وتعويض، ...؟.

ب. هل سبق أن قدمت إليك قبل ثورة فبراير؟

ج. هل ترى أن هذا تغير منذ قيام ثورة فبراير؟

د. ما نسبة الرجال إلى النساء ضمن المتنازعين؟

التحقق من هذا من خلال، مثلا، الاطلاع على السجلات أو الملفات إذا وجدت.

هـ. هل تختلف الطلبات المقدمة باختلاف جنس مقدميها: نساء أو رجال؟.

و. هل تعتقد أن هناك عوائق تواجه النساء في رفع شكاواهم إلى شيوخ القبائل ؟ إذا كانت نعم الإجابة، ما هي هذه العوائق؟

ز. هل لديك طريقة لإدخال النساء في مسعى حلّ نزاع؟ هل لديك أمثلة؟

ح. هل للانتماء القبلي أو المناطقي دور في النزاعات التي تفصل فيها؟ هل لديك أمثلة؟

ط. ما الطريقة التي تفضلها لحلِّ النزاعات المتعلقة بالأراضي؟ مثلا:

أ. كيف بإمكانك الوصول إلى هذه القواعد؟

ب. كيف تقرر إلى أي المصادر ترجع عند الفصل في النزاع؟

3. ما نوع الأدلة التي تستند إليها في أحكامك أو قراراتك؟

مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
Journal homepage: wwwhttps://fezzanu.edu.ly/

4. كيف تنفذ القرارات التي تصدرها؟

5. ، ما هي خصائص شيخ القبيلة الذي يتصدى لحلِّ النزاعات في هذه المنطقة؟

أ. هل تعتقد بأن هذا ينطبق على الرجال والنساء؟ في مجتمع مثل أوباري في الغالب للرجال.

6. هل هناك أي امرأة تُسهم في حلِّ النزاعات بالطرق التقليدية؟ إذا كان الإجابة بنعم:

أ. كيف أمكنها التدخل؟

ب. هل فكرت في عرض نزاعك عليها؟

7. ما رأيك في تزايد حالات الاعتداء على الأراضي، وخصوصاً أملاك الدولة، في الآونة الأخيرة؟

8. بحسب اعتقادك، ما هي الأسباب الرئيسة للنزاعات بين الأفراد في هذه المنطقة؟

9. هل هناك أي منظمات مجتمع مدني (على سبيل المثال: حقوق الإنسان، روابط الملاك) في المنطقة التي تعيش فيها؟ نعم

أ. هل تقوم هذه المنظمات بتقديم معلومات حول العدالة؟ نعم ، من خلال بعض الندوات التوعوية حول الحقوق، التعايش السلمي بين افراد المجتمع

ب. هل سبق لك أن أفدت من عملها؟ نعم، توضيح معظم القوانين المتعلقة بفض النزاعات ، ودعم بعض القضايا وتبصير أصحابها الي حقوقهم الغائبة عنهم، إضافة إلى الدعم القانوني في توثيق الانتهاكات.

ج. هل لك أن تعطي أمثلة؟

10. هل لديك أي ملاحظات/مقترحات/توصيات/أسئلة؟ هل هناك سؤال نسينا أن نطرحه، أو ترغب أنت في مشاركتنا إجابته؟